مجلس نواب الشعب

الكتلة الديمقراطية
بمجلس نواب الشعب

2020/132

مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام قانون عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

فصل وحيد : إضافة فقرة للمطة الرابعة (4) من الفصل 25 من القانون ليصبح كالآتي :

الفصل 25 :

4) " ...

غير أنه يمكن للبنك المركزي وفي حالات استثنائية ، أن يمنح لفائدة الخزينة العامة للدولة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة على أن لا تتجاوز نسبة 5 % من الناتج المحلي الإجمالي أو 20% من الموارد الجبائية للسنة المالية الفارطة كحد أقصى.

-لا يمكن أن يتجاوز التمويل الإضافي المشار إليه سلفا مدة 240 يوما متوالية أو غير متوالية أثناء سنة كاملة وذلك قصد تحقيق انتظام سير الخزينة العامة للدولة ."

2020/132
الواردات عدد
03 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مجلس نواب الشعب، باردو 2000، تونس
الهاتف: 71.157.019
البريد الإلكتروني: bloc.democrate@arp.tn

شرح الأسباب

تعيش تونس منذ سنوات أزمة إقتصادية خانقة نتيجة لتعطل الشروع في الإصلاحات الكبرى، وقد زادتها جائحة الكوفيد تفاقما وحدة.

وقد بلغ اختلال موازنات المالية العمومية المتراكم مستويات تهدد ديمومة النسيج الاقتصادي الوطني بعد أن أنهكته الأزمات المتراكمة طيلة العشرية الأخيرة وبعد أن أصبح الإقتصاد التونسي غير قادر على خلق الثروة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، شهد الضغط الجبائي المسلّط على الطبقة الشغيلة وعلى عموم التونسيين و المؤسسات الإقتصادية، خاصة الصغرى والمتوسطة، جرّاء المساهمات الظرفية (الدائمة) والترفيع في الضريبة على القيمة المضافة وغيرها مستويات أصبحت تمس من المقدرة الشرائية للمواطنين وتهدد ديمومة المؤسسات الإقتصادية.

كما أنّ مشروعي قانون المالية التعديلي لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2021 كشفا العجز الكبير لميزانية الدولة والصعوبات الكبيرة التي تعرفها المالية العمومية، ممّا أصبح يهدد الدولة بشبح الإفلاس. وأمام حجم الإقتراض غير المسبوق الذي وقع اقتراحه في مشروعي ميزانية الدولة التعديلي لسنة 2020 و ميزانية 2021، والذي يصعب تحقيقه نتيجة تردّي الاقتصاد العالمي وشحّ السيولة وانخفاض ترقيم تونس السيادي،

وأمام ارتفاع نسبة المديونية والتي تضاعفت حوالي 4 مرات خلال 10 سنوات وخاصة المديونية الى الخارج،

وبعد دراسة التجارب المقارنة التي مكنت البنوك المركزية من تمويل اقتصادياتها ظرفيا عند الأزمات وهو واقع الحال في بلادنا،

مجلس نواب الشعب، باردو 2000، تونس
الهاتف: 71.157.019
البريد الإلكتروني: bloc.democrate@arp.tn

وأمام الدور المنوط بعهدة البنك المركزي في الفصل السابع من مهامه حيث يساهم في الحفاظ على الإستقرار المالي بما يدعّم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدّولة بما في ذلك في مجالي النمو والتشغيل ويعمل من أجل تنسيق أمثل بين السياسة النقدية والسياسة الإقتصادية للدولة،

وأمام دعوتنا ككتلة ديمقراطية واستجابة لجنة المالية والتخطيط إلى سحب مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 والمطالبة بمراجعته في إتجاه تخفيض النفقات وإيجاد موارد ذاتية أخرى عبر استخلاص الديون المثقلة وغيرها،

وأمام ضرورة الإلتجاء إلى الإقتراض الداخلي لتغطية جزء من عجز الميزانية بدون أن يؤدي ذلك إلى الترفيع في نسبة التضخم وتدهور قيمة الدينار وإلى ارتفاع أثر المزاحمة المحتمل لتمويل القطاع الخاص،

لكل هذه الأسباب، تقترح الكتلة الديمقراطية تنقيح الفصل 25 من القانون عدد 35 الصادر في 25 أفريل 2016 والمتعلق بالبنك المركزي، بهدف تمكين البنك المركزي في الحالات الإستثنائية من إقراض الدولة مباشرة بشروط وحدود معينة .

2020/132
الواردات عدد
03 نوفمبر 2020
مجلس

قائمة النواب الممضيين على مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام قانون عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي

اسم النائب ولقبه	الإمضاء
محمد كمار	
فرحات الراجحي	
منيرة عتّاري	
سامية حمودة عبو	
محمد هنّاد الدبّابي بن عمر	
حاتم الفزواني	
نبيل حجّي	
كمال الحبيب	
هشام عجبوني	
نعماني العسكري	
نجم الدين سالم	

2020/132

الوزارة ...

03 نوفمبر 2020

مجلس نواب الشعب
المركزي